

السيد الرئيس،

أود في البداية أن أتقدم لكم بخالص التهئة على انتخابكم رئيسا للدورة الثانية والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أتوجه بالتهئة لأعضاء مكتب المؤتمر مؤكدا لهم دعم وفد بلادنا وتعاونهم مع جميع ممثلي الدول المشاركة لإنجاح أعمال هذه الدورة وتحقيق أهدافها.

ولا يفوتني في هذا الصدد أن أجدد للسيد المدير العام مساندة وفد بلادي للجهود والانجازات التي تقوم بها الوكالة. كما لا يفوتني أن أهني السادة والسيدات العاملين داخلها على كفاءتهم وحسن تدبيرهم لأشغالها ونشاطاتها.

السيد الرئيس،

لقد مر نصف قرن على إنشاء الوكالة ولعل مرور هذه الفترة يمنحها فرصة لمراجعة وتقييم كل المنجزات التي تم تحقيقها. كما تمحنا هذه الوقفة فرصة سانحة للنظر وبكل موضوعية، في المنجزات والتطورات التي وجب تحقيقها في عمل الوكالة لجعل دورها في مستوى التطلعات والمتطلبات التي تفرضها الفترة التاريخية التي نعيشها. ولعل المنتدى المنظم على هامش أشغال هذه الدورة مناسبة لتبادل الآراء والنقاش من أجل وضع الركائز الأساسية لدور الوكالة المستقبلي، أي في غضون العشرين سنة القادمة.

إن احتياجات العالم من الطاقة في تزايد مستمر، فقد أصبح الارتفاع المتزايد لأسعار الطاقة بالأسواق العالمية خطرا على الاستقرار والأمن بين الدول وكذا عبئا ثقيلًا على الجهود التنموية داخل الدول النامية.

ففي الوقت الذي ندشن فيه العشرية السابعة للطاقة النووية، يجد المجتمع الدولي نفسه أمام خيارين صعبين بين الإمكانيات الكبيرة التي تمنحها هذه المادة وكذا التحديات التي

تطرحها في نفس الوقت. ومن تم تبرز اشكالية تحديد دور الوكالة المستقبلية إذ من المعلوم أنه لا يمكننا التمييز بين المحاور الثلاث لاتفاقية عدم الانتشار النووي.

إن تحديد دور الوكالة المستقبلية يتطلب منا العمل من منظور شمولي لعمل الوكالة. وهذا الدور لا يكتمل إلا إذا اكتملت الركائز الثلاث التي تتأسس حولها اختصاصات الوكالة، كما لا يكتمل هذا الدور إلا إذا أعطيت الوكالة كافة الوسائل والإمكانيات للقيام به.

فعمل الوكالة وتوجهاتها يجب أن تعكس التغيرات الجذرية التي يشهدها المنظوم الدولي في شقيه الأمني وكذا التنموي.

فالاقتصاد الدولي يعرف نموا بوتيرة سريعة مما يجعل من الضروري تعنيه كل موارد الطاقة من أجل خدمة الطلب المتزايد على الطاقة. كما أنه نظرا لتفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري من جراء التغيرات المناخية التي يعرق العالم خاليا، بات من الضروري تنويع مصادر الطاقة بشكل يتم به وضع حد لهذه الظاهرة.

من جهة أخرى، يعرف العالم تشكل شبكات إرهابية منظمة لديها كافة الوسائل والإمكانيات المالية التقنية للقيام بعمل إرهابي يجعل من السلاح النووي وسيلة له، ومن تم بين دور الوكالة في شجب هذه الأعمال بتطوير كل الوسائل الممكنة لهذا الغرض.

إننا واعدون تمام الوعي بأهمية الدور المتزايد الذي تقوم به الوكالة. كما أننا ندرك في نفس الوقت أن هذا الدور لا يمكن للوكالة النهوض به في غياب تمويل جيد لجميع أشغالها ونشاطاتها. فالوكالة لا

السيد الرئيس،

لاشك أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتميز بوضعية خاصة في المنظومة الدولية متعددة الأطراف وذلك بالنظر إلى اختصاصاتها التي تشمل كل من البعد الأمني، من خلال إشرافها ومراقبتها لتطبيق النظام الدولي الوحيد لضمانات عدم لانتشار وضبط السعي وراء التسلح من جهة، والبعد التنموي والاقتصادي من خلال مساعدتها على توظيف وتسخير

الطاقة الذرية لأغراض معرفية وعلمية بحثه.

وتكتسي شمولية نظام عدم الانتشار أهمية كبيرة لدى وفد بلادي وذلك بالنظر للتحديات والتهديدات التي تترصد هذا النظام. وأنتهز هذه الفرصة لأجدد دعم المغرب لكل الجهود التي تقوم بها الوكالة والهادفة إلى تقديم الضمانات إلى المجتمع الدولي حول الاقتصار على الاستعمال السلمي للطاقة الذرية.

إلا أن الوفد المغربي، كغيره من الوفود الأطراف في المعاهدة، ينظر بقلق بالغ إلى الفشل في تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن عالمية هذه المعاهدة شرط أساسي لتحقيق فاعليتها ومصداقيتها. والوفد المغربي، الذي يسعى بكل جهوده إلى الدفع بهذه المسألة إلى الأمام، يأمل من كافة الدول الأطراف في المعاهدة مساندة المجموعة العربية في طلبها الرامي إلى المساهمة، عبر الوكالة، في جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية والمشاركة في إحراز خطوة كبيرة في هذا الموضوع.

إن أكبر ثغرة في منظومة عدم الانتشار النووي تتجسد في عدم القدرة على تحقيق هدف جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وإننا نعتقد أن تحقيق هذا الهدف لا يتم إلا بانضمام كل دول المنطقة بدون استثناء وخصوصا دولة إسرائيل إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كل تجهيزاتها ونشاطاتها النووية لنظام ضمانات الوكالة.

لقد حان الوقت لكي يلتفت المجتمع الدولي وبجدية لهذه المسألة التي تلقي بتداعياتها على أمن وسلام منطقة وشعوب الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، يرى الوفد المغربي أن المؤتمر العام من شأنه أن يلعب دورا هاما في تحقيق هدف جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي إذ أن متابعة هذه المسألة تدخل في إطار اختصاصات الوكالة.

السيد الرئيس،

إن عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي رهينة بالجهودات التي تقوم بها الدول من أجل

الانضمام إلى هذه المنظومة الفريدة في مجال عدم الانتشار.

وإذ يعقد الوفد المغربي أمالا كبيرة على مؤتمر المراجعة القادم المنتظر عقده سنة 2010، فإنه يدعو كافة الدول إلى الانضمام وبدون تأخير إلى المعاهدة وكذا إلى نضام ضمانات الوكالة.

كما أكد أن تعزيز نظام الانتشار مسؤولية دولية مشتركة تتحملها جميع الدول كل حسب إمكانياته الاقتصادية والسياسية. وفي هذا الصدد أود أن أكد على دور الدول النووية ومسؤوليتها الخاصة في المساهمة في تعزيز هذا النظام.

السيد الرئيس،

يكتسي موضوع الأمن والأمان النوويين أهمية قصوى لدى وفد المملكة المغربية. ولذا المغرب قناعة كبيرة أنه يجب التعاون مع سائر الدول الاعضاء من أجل تطوير ووضع البنيات الأساسية اللازمة لضمان الامن والامان النوويين.

ففيما يخص الأمن النووي، يرحب المغرب بجهود الوكالة المتواصلة لبناء وتطوير قدرات الأمن النووي. ورغم أن المسؤولية عن الأمن النووي تقع على الدول الأعضاء، إلا أن الجهود الوطنية لا تكتمل في غياب تنسيق كامل في إطار الجهود الدولية الرامية إلى تقوية وحماية المواد النووية والمواد المشعة الأخرى.

وفي هذا الصدد أود أن أنوه بالمجهودات التي تقوم بها الوكالة بتعاون مع المغرب من أجل العمل على تطبيق المخطط المدمج للأمن النووي. كما لا يفوتني التأكيد على مساندة بلادي لكل المجهودات والأنشطة التي تقوم بها الوكالة في هذا المضمار.

كما يولي المغرب أهمية كبيرة لعمل الوكالة من أجل ترسيخ ثقافة الأمان النووي وتحسين نظام الأمان النووي للحفاظ على مستويات عالية من الأمان عبر العالم. فكل مشروع قائم على التكنولوجيا النووية لا يمكن أن يضمن استمراريته وديمومته دون الالتزام بمتطلبات الأمان النووي وفقا لمعايير أمان الوكالة والبنى الأساسية المتعلقة

بالأمان. وفي هذا الإطار أود أن أؤكد أن المغرب كان من الرائدة الى التشجيع على أهمية العمل على تطوير كل مستلزمات الامان النووي، ويعمل جاهدا بتعاون مع الوكالة على تطبيق كافة التوجهات لموجودة في هذا المجال.

السيد الرئيس،

تعطي المملكة المغربية أولوية مطلقة لدعم وتطوير قطاع العلوم والتكنولوجيا النووية في مختلف المجالات إيماننا منها بأهمية هذا الدعم في الدفع بعجلة التنمية وإيماننا منها بنبذ المبادئ التي تركز عليها الوكالة.

لقد كان المغرب من الدول النامية الأولى في توظيف التطبيقات السلمية للطاقة النووية بهدف الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة. وقد خطى المغرب، بتعاون مع الوكالة، خطوات رزينة انتقل من خلالها برنامجه المتعلق بالتعاون التقني ليشمل عدة مجالات وقطاعات حيوية.

إذ استفاد المغرب خلال هذه السنة شمل من برنامج تعاون 15 مشروعا يخص كل من قطاع الصحة والتغذية والحفاظ على البيئة والماء والأمان الإشعاعي. كما تشارك بلادي في عدة مشاريع جهوية على صعيد القارة الافريقية في اطار اتفاقية التعاون الافريقي (أفرا). كما عرف المغرب خلال سنة 2007 انطلاق أول مفاعل بحثي، وأود في هذا الصدد أن أتقدم بالشكر للوكالة ولطاقمها المتمرس الذي تابع هذا المشروع منذ ميلاده إلى حين تحققه وانطلاقته. ويأمل المغرب أن يتم عبر هذا المحرك إحراز تقدم كبير في مجال البحث العلمي والتكنولوجية النووية.

السيد الرئيس،

انطلاقا من ثوابت سياستنا الخارجية، يسعى المغرب إلى دعم التعاون التقني والتكنولوجي مع مختلف الدول الصديقة والشقيقة في مختلف مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في اطار التعاون جنوب-جنوب.

يولي المغرب أهمية خاصة للتعاون التقني مع الدول الإفريقية. وفي هذا الإطار أجدد باسم وفد بلادي مساندتنا لاتفاقية أفرا، وندعو الوكالة إلى الاستمرار في الدعم المالي واللوجستيكي لهذه الاتفاقية.

ونغتتم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية نتائج الاجتماع الوزاري بأسوان بمصر الذي أدخل تعديلات جوهرية على أفرا نتوقع أن تسهم في تطوير وتعميق التعاون بين الدول الإفريقية في مجال الاستعمالات السلمية للطاقة الذرية.

كما ندعو من هذا المنبر المؤسسات الدولية والدول المانحة أن توفر الدعم المالي الكافي لأفرا من خلال الصندوق الذي تقرر إنشاؤه لهذا الغرض

وهكذا، واقتناعا منه بأهمية تعليم وتكوين الموارد البشرية، في ضمان كفاءات مستدامة، يعمل المغرب على لعب دور أساسي وذلك باستضافة الدورات التعليمية العليا التي تنظمها الوكالة بشأن الوقاية من الإشعاعات وأمان المصادر الإشعاعية.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب، الذي يستعد لاستضافة الدورة السادسة لهذه الدورة التعليمية العليا ليرحب بنتائج البعثة الموسعة لتقييم التعليم والتدريب التي أنجزت في المغرب في شهر يونيو 2007، لما استنتجته هذه البعثة من كفاءة وامتنال للمركز الذي يستضيف الدورة للمعايير الدولية في هذا النوع من التعليم.

وأغتتم هذه الفرصة لأؤكد أن المغرب يتطلع للعب دور أكثر أهمية في مجال التكوين والتعليم في ميدان الأمان الإشعاعي على الصعيد الجهوي، بتسخير كل طاقاته البشرية وخبراته من أجل تعليم مستدام لفائدة الباحثين والخبراء الأفارقة.

كما يولي المغرب أهمية قصوى لمجال الصحة خاصة ما يتعلق بمحاربة داء السرطان. وتعتمد الإستراتيجية المغربية المطبقة لمحاربة هذا الداء على توفير الهياكل التحتية اللازمة

وتشجيع ثقافة التوعية من هذا الداء عبر حملات تحسيسية.

يسعدني القول أن محاربة السرطان في المغرب تحظى بعناية مولوية إذ تشرف على أعمال مؤسسة محمد الخامس لمحاربة داء السرطان، الأميرة الجليلة لالا سلمى عقيلة، الملك محمد السادس نصره الله.

وإذ نرحب بالمجهودات التي تقوم بها الوكالة من خلال برنامج العمل لمحاربة داء السرطان فإننا نتطلع للعب دور أساسي على الصعيد الإقليمي في هذا المجال بالتعاون مع الوكالة.

السيد الرئيس،

إن المغرب يرحب بتزايد عدد أعضاء الوكالة تعزيزا لعلاقات التعاون وتبادل الخبرات بين الدول في إطار اختصاصات الوكالة. وما هذا إلا دليل على الأهمية التي أصبحت تكتسيها الوكالة في المنتظم الدولي.

إن مؤتمرنا اليوم لتأكيد متجدد على حرص المجتمع الدولي للاستجابة لمتطلبات الدول الأعضاء في ما يخص الاستعمالات السلمية للطاقة النووية لأغراض اقتصادية وتنموية وكذا فيما يخص المساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين عبر شجب التطلعات المحتملة لانتشار النووي.

وإذ أتمنى أن تتوج أشغال دورتنا هذه بالنجاح، أدعو جميع أعضاء الوكالة الاستفادة من خبرة الخمسين عام الماضية لتحقيق المزيد من التقدم والتطور في مختلف المحاور التي يركز عليها عمل الوكالة.

وشكرا